

في أزمة التفاح.. فتش عن التاجر وأشفق على المزارع

مزارعون: بإمكان فلاح واحد سد حاجة الاسترجار التي تريدها السورية للتجارة

لجنة مصري الخضر والفواكه: التاجر هو من يحدد السعر المتاح للتصدير ولا كمية محدودة للتصدير



نوار هيفا

لم تكتمل سعادة مزارعي التفاح في قرى ريف حمص بإعلان وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن البدء باسترجار المادة وتغادي ما سبق من أخطاء بمحاصيل الحمضيات، حتى غصوا بقلة الكميات المطلوبة وفائض الإنتاج المتوافر، فالعوامل المؤثرة للاسترجار من الوزارة بلغت ١٠٠ عبوة لكل فلاح في حين يمكن للفلاح القدرة على أكثر من ٢٠٠٠ عبوة، أي - وحسب مجموعة من مزارعي التفاح - يستطيع فلاح واحد فقط سد حاجة السورية للتجارة من كمية الاسترجار المطلوبة في المنطقة المذكورة وهي عائق جديد يضاف لغيره من صعوبات تغطية التكاليف الخاصة بالتبريد والتسميد والنقل والحرائث وغيرها ما يشكل خسارة فادحة بكل محصول، مطالبين بزيادة كميات التصدير كون المحصول مصدر رزقهم الوحيد ولا بدائل متاحة لتأمين ثقاتهم المعيشية.

مدير المكتب الصحفي في «السورية للتجارة» صفوان درغام بين أن تدخل الوزارة إيجابياً قدر استطاعت وهي تعمل على استرجار كميات التفاح من المزارعين بالتوازي بين المحافظات لتغطية حاجة السوق قدر الإمكان وينسب توافق سعة صالات السورية للتجارة من جهة وكميات الإنتاج من جهة أخرى.

بدوره عضو لجنة مصري الخضر والفواكه محمد العقاد أكد بتصريح خاص لصحيفة الوطن، أنه لا يوجد كمية محددة للتصدير، كما أن آلية التصدير يتم وفق دراسة السوق الخارجية وقدره المادة على المنافسة، فالتاجر يدرس السوق الخارجية وقدره المادة المحلية على المنافسة من خلال نوع الحبة وكمياتها، ويتفق مع الفلاح على سعر البيع مع حساب كامل تكاليف النقل والتخزين مع تحديد هامش الربح، وعليه يتم تحديد الكميات الخاصة بالتصدير ونوعيتها، كما أن التاجر هو من

يحدد السعر المتاح للتصدير. وبين تغطية حاجة الفلاح وربح التاجر وحاجة السوق المحلية وتحديد أسعارها، كشف الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنطة لـ«الوطن»، أن سعر أي مادة في السوق يحدد وفق دراسة عدة أمور أهمها تكاليف إنتاج هذه المادة بحسب نسب أرباح العاملين بالسلسلة التسويقية، فالخبرة خرجت من الحقل بتكلفة تعود على الفلاح ١٠٠ ليرة سورية للكيلو مثلاً، والتاجر ينقلها لسوق الهال من باب الحقل وعليه يتم حساب أجور النقل مضافاً لها ربح التاجر مع طرح سعر التالف من المادة خلال النقل.

أما الحلقة الثانية من التسويق فتكون عند المستهلك من سوق الهال، والذي بدوره يبيعها لبايع الخضر بالفرق، ويتوقف أيضاً عند نسبة التالف أيضاً وسعر البيع. وشدد قرنطة على أن أهم ما يمكن الحديث

عنه في عملية التسويق هو ليس ارتفاع سعر المادة في السوق فهو أمر طبيعي ومنطقي بعد سلسلة الحلقة الأولى من هذا التسويق، لكن الأهم هو ضعف القوة الشرائية للمواطن، فالدخل قد لا يغطي القدرة على شراء ٢٠ كيلو من المادة، وعليه فإن المواطن يدخله يقف عاجزاً بقدرة الشرائية أمام هذه المادة. وعن موضوع التصدير أشار قرنطة إلى أن التاجر هو المتحكم بأسعار السوق وفق آليات التصدير فالأسواق الخارجية فيها منافسون بمنتجات شبيهة كون السوق واحدة وعلى التاجر متابعة سعر الأسواق الخارجية والداخلية مع حساب كامل التكاليف وهو ما يفسر أحياناً انخفاض السعر في الخارج عن السلعة نفسها في السوق المحلية. ويتابع: كما أن السوق المحلية عاجزة عن الضغط على التاجر بتحديد السعر دون

حساب التكاليف فضلاً عن أمر مهم مغيب في عملية التسويق التصديرية هو أن نسبة ما يصلح للتصدير لا تتجاوز ١٠ بالمئة من الإنتاج. وفي الحديث عن دور السورية للتجارة، أوضح قرنطة أن الهدف من هذه المؤسسة هو التدخل الإيجابي لإنقاذ المحصول إما بالتخزين أو بالاسترجار لصالاتها وهي عاجزة أمام ارتفاع نسبة الإنتاج، مبيناً أنها تحولت إلى مؤسسة اقتصادية فيها ربح وتجارة وتدخلها للشراء يسعر أقل من أسعار المنتجات شبيهة كون السوق واحدة ودون تعويض عن هذه الخسارة، أما عن رفع نسبة الصادرات كحل بديل، فأكد قرنطة أن هذا الحل تشوبه سلسلة من المعوقات أهمها أن الإنتاج الموجه للتصدير غير متاح للتصدير إلا بأسواق الجوار المحلية بمنتجات منافسة وبقدرات كبيرة، فنحن مثلاً لا نملك مقومات التصدير

الأسواق الأوروبية وتعتمد فقط على أسواق دول الجوار، بالإضافة إلى جهل الفلاح بشروط أصناف التصدير إلا ما قل ونذر، وهذا ما يجب أن يتم الاتفاق عليه بين التاجر والفلاح نفسه، بدءاً من طريقة الزراعة وممارستها ومعرفة الصنف المفضل للتصدير والتربة المناسبة وطريقة الرش وأصناف السوق المفضلة للمنافسة، كل ذلك ينعكس على نوع الثمرة المفضلة للتصدير، مبيناً أن ما يتم إنتاجه مناسب فقط للسوق المحلية. يذكر أن السورية للتجارة كانت قد أعلنت بتاريخ ٢٩ آب الفائت عن البدء باسترجار وتفاح التفاح من الفلاحين كشكل من أشكال التدخل الإيجابي وطرح كميات من التفاح المسترجع عبر صالاتها في المحافظات وتخزين قسم آخر وفق الأسعار الاستراتيجية دون تحديد الكميات المتاحة للاسترجار.

قرنطة لـ«الوطن»: من الصعب تصدير التفاح لأن إنتاجنا يناسب السوق المحلية

الأوراق المالية تدرج سندات الخزينة في السوق

فضلية: تقليص حجم السيولة الحرة في السوق

محمد لـ«الوطن»: يشجع أصحاب الادخارات على شراء السندات والاستثمار بها

عبد الهادي شباط

أعلنت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب قرارها رقم ١٥٩ الموافقة النهائية على إدراج الإصدار الثاني من سندات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية السورية في سوق السندات. وحدثت تاريخ بدء التداول يوم الإثنين المقبل ١٢ من شهر أيلول الجاري.

في تصريح لـ«الوطن»، أوضح الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد أن طرح سندات الخزينة للتداول في سوق دمشق المالي يعزز من الاتجاه النقدي الاقتصادي الصحيح الذي ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية، ويجعل هذه السندات أكثر قابلية للتسليم من دون انتظار تاريخ استحقاقها، ويسهم بدوره في تأمين السيولة النقدية لصاحب الورقة بما يتناسب مع مدة

الباقية من عمرها، وهذا بدوره قد يشجع أصحاب الادخارات على شراء السندات والاستثمار بها ما دامت لديهم سيولة فائضة، وعند حاجتهم للسيولة يصبح بمقدورهم بيعها في الحال وتوجيه أموالهم للجهة التي يربطونها، مع الأخذ بالحسبان أن السندات الحكومية هي سندات منخفضة المخاطر وهذا من شأنه تخفيض حجم مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام.

بينما كان رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عابد فضلية قد اعتبر أن استصدار مثل هذه السكوك يحقق ثلاث غايات الأولى نقدية وهي تقليص حجم السيولة الحرة في السوق بهدف خفض أو لجم التضخم، والثانية مالية تحفيز وتحريك الاستثمار إن استخدمت أموال المكتسبين في تأسيس مشاريع إنتاجية، أما الثالثة فاقصاصة اجتماعية عن طريق تشغيل الأموال والمخدرات الرائدة

الوساطة التي يعتمد عليها الأفراد عند اكتتابهم. مضيفاً إن هذه المزايا تحمل جملة من الإيجابيات في السياسة المالية والنقدية فهي توفر لوزارة المالية قناة تمويل إضافية للإلتحاق العام وعند توجيه الإلتحاق نحو الشق الاستثماري سيتم تحقيق زيادة في التشغيل والإنتاج والمزيد من العرض السلمي وبالتالي تحسن الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسمح سندات الخزينة في السياسة النقدية بإدارة السيولة والمعروض النقدي وضبط هذا المعروض وتوجيه توليفه بما يحول دون نهب جزء من هذا المعروض النقدي للمضاربة أو أن يبقى عاطلاً عن التوظيف في المحصلة يسهم ذلك في ضبط سعر الصرف، وأنه بات ممكناً لحامل الورقة (السندات) بيعها وتسليمها في السوق وعدم إلزامه بالاحتفاظ بها لسنوات وبالتالي تخفيض المخاطر.

في مؤتمر «سلامة الغذاء وصحة المستهلك».. سلامة الغذاء خط أحمر تجاوزه البعض

جمعية حماية المستهلك: انخفاض الدخل يهدد تماسك المجتمع السوري وعلى كل وزارة تكليف عامل لمتابعة الشكاوى بالتعاون مع الجمعية

هنا غانم

أقامت جمعية حماية المستهلك مؤتمرها الثاني الذي يتعلق بصحة وسلامة الغذاء اللذين هما خطان أحمران تجاوزهما البعض في استغلال واضح للآزمة وفق ما أكد مدير جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي لـ«الوطن»، موضحاً أن هناك بعض الفترات التي يتم العمل على ردمها من فساد وغش وغيره وأن الأوضاع المعيشية

أنهت المواطن ونسبة الفقر تجاوزت في بلدنا كل الحدود والمقاييس، إذ أصبح دخل المواطن لا يتناسب من قريب ولا من بعيد مع أبسط احتياجاته الأساسية وهذا يشكل خطراً حقيقياً يهدد تماسك المجتمع السوري والأسرة وانتشار النصب والاحتيال في ظل الغلاء الفاحش وارتفاع أسعار المواد التموينية. ومن هنا يتسلل ضعف النفوس لطرخ السلع والمواد الأرخص والأبخس المخالفة للمواصفات والمقاييس بهدف

الربح على حساب صحة وسلامة المواطن. المعقالي أشار إلى دور جمعية حماية المستهلك في نشر الوعي لدى المستهلك وتعريفه بواجباته وحقوقه والعمل على خلق ثقافة الشكوى عنده، والجمعية تقوم برصد الأسعار ومواصفات السلع

في الأسواق ميدانياً لافتاً إلى ضرورة أن تقوم كل وزارة بتفريع أحد العاملين فيها لمتابعة شكاوى المواطنين بالتعاون مع جمعية حماية المستهلك والجهات الرقابية ومراكز البحث العلمي بما يخدم المستهلك، والأهم إقامة أسواق هال جديدة من القطاع الخاص أو المشترك مشيراً إلى أن الحصول الرقعي أصبح ضرورة وطنية على مستوى العالم لذلك لابد من العمل على إيجاد لائحة إلكترونية أو يدوية في الأسواق الرئيسية لإلزام كل الأسعار وتوجيه المعنيين بإيجاد حل جذري ينجح زراعة الخضراوات على مياه الصرف الصحي. وقبل ذلك بالبحارو الأساسية للمؤتمر، تحولت اللجنة إلى تساؤلات واستفسارات وجهت لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك واستفسارات عن معاناة



وزير الشؤون الاجتماعية: على الجمعية نشر ثقافة الشكوى والفوترة

وزير التموين: على الجمعية التركيز على تثقيف المستهلك بحقوقه

أن لديه حقوقاً ويجب الدفاع عنها.

تعزيز ثقافة الشكوى.....

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين قال لـ«الوطن» إن هذا المؤتمر الثاني للجمعية سلامة الغذاء وصحة المستهلك، ويجب على الجمعية نشر ثقافة الشكوى والفوترة لدى المواطن ونحن كوزارة ندعم هذه الجمعية ونسعى لتكون مسيرين لعمل القطاع الأهلي من خلال دعم المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها وذلك لدعم المستهلك للوصول لمنتجات جودة أعلى وأسعار أرخص.

مستمرة وعقوبات قاسية وهناك الكثير من الفریق التي تتلقى شكاوى عنهم نتيجة المخالفات هم حالياً في السجن، لكن البوصلة الأساسية هي المواطن الذي يجب أن يعرف

والمفضلة عن غيرها من الجمعيات لدى الوزارة ولا سيما أن عملها مرتبط بالمخاطر على حقوق المستهلك.

جودة الخبز!

وبالعودة إلى المحاور الخاصة بالمؤتمر نجد أنها تصحورت حول العديد من المواضيع التي تتعلق بالإلتزام الحقيقية للمبدين وطرق غش الأغذية إضافة إلى الأغذية المعللة ورائياً وسلامة الأغذية المشبعة وغش منتجات الألبان والرقابة على الأغذية وصولاً إلى جودة الخبز التي تحدث عنها أمين سر الجمعية عبد الرزاق حازه مبيناً أن صناعة الخبز من الصناعات البسيطة والمعقدة، وعن الخبز التمويني الذي يشكل نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي، أوضح أن الحصول على خبز جيد يحتاج إلى قمع نظيف خال من الإصابات الفطرية والحشرية التي تؤثر في نوعية الدقيق المنتج إضافة إلى عمليات التنظيف والغسيل وفترات التخخير حسب نوع القمح إذا كان قاسياً أو طرياً مبيناً أن الخلطة المناسبة هي ٥٠ بالمئة قمح طري و ٥٠ بالمئة قمح قاس إضافة إلى الملح الذي يجب أن يكون صافياً خالياً من الشوائب، كذلك الخبيرة وشروطها ومعاييرها.

وأشار إلى أنه في ظل نقص في كميات الأقماع الموردة تحولت نسبة استخراج الدقيق من ٨٠ بالمئة إلى ٨٥ بالمئة لكي تحصل على فائدتين مرجوتين وهما مسيرين لعمل القطاع الأهلي من خلال دعم المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها وذلك لدعم المستهلك للوصول لمنتجات جودة أعلى وأسعار أرخص.

لا يتتبع المواصفات المعلولة التي تؤثر في جودة الدقيق وطرق إنتاج الخبز ذي المواصفات الجيدة والعالية الجودة.